J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (8):1329 - 1339, 2015

SOCIAL STUDY ON THE EFFICIENCY OF BANKS VILLAGES IN RURAL DEVELOPMENT AT DAKAHLIAIN GOVERNORATE

El-Emam, M.E. and Rehab M. Abd-Allah
Agricultural Extension and Rural Sociology Department . Faculty of Agriculture-El-Mansoura University .

دراسة اجتماعية عن مدى كفاءة بنوك قرى محافظة الدقهلية فى التنمية الريفية

محمد السيد الامام ورحاب محمد محمد عبدالله
قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفي . كلية الزراعة . جامعة المنصورة

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على درجة إسهام المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات المحددة لأبعاد المتغير التابع للمبحوثين وتقديم تحليل اجتماعي لهذه العلاقة .

وقد استخدم أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية (حيث أستخدم استمارة استبيان) كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة ، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية من مديرين ورؤساء بنوك القرى حيث بلغ قوام العينة 60 مبحوث موزعين على بنوك قرى محافظة الدقهلية ، وقد استخدم فى تحليل البيانات التكرار والنسبة المئوية ومربع كاى .

ووفقا لنتائج البحث فقد وجد أن هناك درجة استفادة عالية من الدورات التدريبية للمديرين وأن التجهيزات المكتبية التي تشمل(المكاتب وأجهزة الكمبيوتر والآلات الحاسبة وآلات التصوير) كافية إلى حد ما وإن كانت تحتاج إلى تحديث .

كما توصلت النتائج إلى أن عددا كبيرا من المديرين أشاروا إلى وضوح قواعد العمل المنظمة للبنك . كما أن هناك أنشطة مشتركة بين بنك القرية ومختلف المنظمات الأخرى بالقرية وعلى رأسها الجمعيات التعاونية .

وأن هناك تبادل معلومات بين بنك القرية والمصالح المختلفة بالقرية وارتفاع النسبة المئوية لرئيس الشئون التجارية باعتباره مسئول عن البت فى الشكاوى المقدمة من العملاء للبنك وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات تفيد بنوك القرى بمحافظة الدقهلية

المقدمة

يعد بنك التنمية والائتمان الزراعي من أهم المؤسسات التنموية للنشاط الزراعي في مصر فهو من اكبر البنوك الزراعية بالوطن العربي و الشرق الأوسط .

و يعمل البنك بشكل دائم على تطوير أدائه وتنويع الخدمات الحالية واستحداث خدمات جديدة ليتواكب مع متطلبات المراحل المتتالية وتقديم الخدمات المالية والتمويلية وغيرها من الأنشطة التي تناسب كافه العملاء في الريف والحضر كذلك تقديم الدعم للقطاع الزراعي في شتى مجالاته للوصول للاكتفاء من الغذاء وذلك من اجل استكمال مسيرة البنك الوطنية في تنفيذ سياسة الدولة الزراعية وخدمه الاقتصاد القومي لتحقيق التنمية الشاملة لتتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

ويطبق البنك الأسس والمعايير الدولية في إطار قواعد الإفصاح والشفافية وتقوم إدارة البنك بممارسة أعمالها في إطار السياسة العامة للبنك وذلك من خلال وحداته المنتشرة على مستوى المحافظات والمدن والقرى .

وفي مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة التي تجتاح العالم وخاصة في مجال البنوك . عصب الاقتصاد العالمي وفي ظل الصورة العصرية الحالية للبنوك الزراعية في العالم . التي أصبحت قوة كبرى على خريطة العالم المصرفي لابد من تحديد الأسس والآفاق الجديدة للائتمان الزراعي وتحديد مستقبل السياسة الزراعية في مصر .

المشكلة البحثية للدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة بصفة أساسية فى محاولة استكشاف دور بنك القرية وذلك من خلال مدى ارتباطه بالحالة الاجتماعية لأفراد المجتمع ومدى كفاءته في تحقيق دوره المنشود كمؤسسة تمويلية تنموية اجتماعية هامة ومدى قدرته فى دفع عجلة التنمية الريفية وذلك بعد أن تقلص دوره فى الأونه الأخيرة وتفكك الارتباط بينه وبين الفلاح .

ويمثل بنك القرية المنظمة الاقتصادية الاجتماعية الريفية المنوطه بعمليات التمويل والاقراض اللازمتان للانتاج الزراعى والحرفي والتي تعمل بالتعاون مع المنظمات الأخرى . وعلى رأسها الجمعيات التعاونية الزراعية على التطوير والنهوض بالانتاج الزراعي النباتى والحيواني على السواء ، ولقد أدى ذلك إلى انتشار بنوك القرى فى شتى قرى مصر .

أهداف البحث

تحديد الوظائف والأنشطة التى تعكس دور بنك القرية الفعلى فى مجالات التنمية

1-الريفية لاحداث التغيير الاجتماعى للمجتمع الريفى ، من وجهة نظرالجهاز الوظيفى لهذه البنوك .تحديد درجة وفاء دور بنك القرية الفعلى – فى مجالات التنمية الريفية لاحداث

2-التغيير الاجتماعى للمجتمع الريفي – لدوره الموصف فى لائحته الرسمية .

3-تحديد دور بنك القرية فى الجوانب المختلفة الأخرى والتأكيد على عدم اختصار دوررة على مجرد التمويل الزراعى .

الاستعراض المرجعى

أن خطة التنمية الريفية لابد وأن تتضمن مشروعات عديدة لزيادة الناتج الزراعى ،وإدخال أنشطة إقتصادية جديدة بالريف وتحسين المواصلات ، وإنشاء المرافق والمساكن الصحية والمياه الصالحة للشرب وغير ذلك من المشروعات التى تنتشر فى قطاعات متعددة بالريف " التنمية القروية على أنها ذلك المفهوم الذي يتضمن بذل الجهود لمساعدة فقراء الريف إضافة إلى العاملين بميدان الزراعة التسويقية. (الحيدرى ، 1984 ، ص ، 30) هذا التعريف يتعلق بجانب واحد يتمثل في تقديم مساعدات مادية للأسر الريفية . يرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الزراعي قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة. بل إنه في رأي البعض يتضمن تنمية الإنسان ليشملو الموارد الطبيعية في آن واحد. و من ثمة تحقيق الرفاه و العدل الاجتماعي للسكان القرويين . (دنيا ، 1984 ، ص15)

مفهوم التنمية الريفية المتكاملة

يمكن تعريفها على أنها مدخل تكاملي يستدخل كل الأشخاص ووكلاء التغيير المعنيين بقضايا التنمية ويهدف إلى مشاركة السكان الريفيين في تحديد السياسات والتخطيط للبرامج التي تصمم لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمكينهم من المساهمة الايجابية في التنمية القومية(الحيدرى ، 1987 ، ص15-16) ويتولى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى القيام بالمهام التاليه :-

1- القيام باعمال التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى علىمستوى الجمهورية ومتابعة برامجه ورقابة تنفيذه فى اطار السياسة العامه ووضع سياساته .

2- تمويل الائتمان الزراعى وتوفير كافة مستلزمات الانتاج الزراعى ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو الأجل

3- دعم المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراع والخدمات التعاونية الزراعية .

4- القيام بجميع الأعمال والعمليات المصرفية لخدمة أغراض التصدير والاستيراد فى مجالات نشاط البنك .

5- لا يتقيد البنك فى تشغيله بالنظم والقواعد الادارية والمالية المعموله بها فى الحكومة والقطاع العام .

6- تمويل عملية توفير مستلزمات الانتاج الزراعى سواء من الانتاج المحلي أوالاستيراد من الخارج واستلامها من المصانع ومواقع الانتاج أو الموانى ونقلها لجميع المخازن والشون على مستوى الجمهورية .

7- توفير السعات التخزينية الخاصة بمستلزمات الانتاج وتطوير هذه السعات لحمايتها من مختلف المؤشرات الجويه والأرضية والحشرية .

8- استلام وتخزين المحاصيل التموينية ومن أهمها القمح والفول والعدس والسمسم واستلام الأذرة المستوردة من الموانى مع العمل على صيانة هذه المحاصيل من الأعمال الوقائية والعلاجية (عطاالله ، 1990 ، ص14)

ويجب أن يشارك أهل الريف في وضع الخطط وإصدار القرارات، في المتابعة، في التقويم، في تحديد الميزانيات ومراجعة الحسابات، اشتراك في البيع والتوزيع، اشتراك في التمويل، اشتراك في كل شيء يؤدي إلى وضوح بصمات الريفيين في عمليات التنميةوهناك عوامل تؤثر في حجم المشاركة وفعاليتهما منها :

أولاً : عوامل من جانب الإدارة وتتمثل هذه العوامل في :

1- أسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية، فقد يكون التنظيم تنظيماً بيروقراطياً ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين قد يقيمون في نطاق الوحدة موضوع التنمية، ويخضعون رئاسياً لإدارات على مستوى إقليمي والمستوى المركزي، يمثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين.

وقد يكون التنظيم تنظيماً ديمقراطياً وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس إخضاع هذه الإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة التي تملك حق إقرار خطط التنمية الريفية ويشجع هذا النوع من التنظيم الأهالي على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم التعاون مع الإدارة.سلوك الإدارة تجاه المواطنين، فالإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي ولكنهامجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم وتتأثر أنماط سلوك الإدارة تجاه المواطنين بالعوامل الإيكولوجية للإدارة ومدىوضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة، وينكمش حجم المشاركة إذا مارس العاملون العملية الإدارية بمفهوم كونها سلطة مترفعة على الأهالي وعليهم الالتزام بتعليماتها. وتكون المشاركة مرغوباً فيها إذا مارست الإدارة صلاحياتها بمفهوم أنها تؤدي خدمة للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية الريفية ويمكن دعم إدارة التنمية الريفية بالمواطنين بوسائل منها: تأمين اتصالات مباشرة بين الإدارة والمواطنين وتأمين اتصالات غير مباشرة بينهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعمل صناديق تلقي المقترحات والشكاوى واستطلاع رأي الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية

ثانياً : عوامل من جانب المواطنين : تتمثل هذه العوامل في :

أ- **عوامل سلوكية** ، فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية ويختلف مفهوم الأفراد في وسيلة تحقيق الذات فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النفوذ أو الظهور بينما يراها آخرون في تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها الإسهام

في رفع شأن المجتمع وتطويره ويدور هذا كله في إطار ما يسمى بالسلبية، الإيجابية، المصلحة الخاصة، المصلحة العامة. وتختلف العملية من فرد لآخر وتؤثر هذه الأمور على عمليات المشاركة في عمليات إدارة التنمية.

ب- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية** : إذ يتأثر حجم المشاركة في إدارة التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية منها: النوع ، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي.

فمثلا تظهر نتائج بعض الدراسات انخفاض معدل المشاركة بين الإناث عنه بين الرجال في دول كثيرة منها هولندا، فرنسا، فنلندا، مصر.

كما تبين أن المشاركة تقل بين من يتعدون الستين من أعمارهم وكذا بين من هم دون 25 سنة. وأظهرت الدراسات أن أعلى معدلات المشاركة الشعبية بين منهم في فئة العمر 40-60 سنة . وتؤكد نتائج بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غيرالمتزوجين في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة. وأظهرت الدراسات أيضاً ارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي. وثمة دراسات عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمشاركة تؤكد على أن تدني الوضع الاقتصادي يؤثر ويتناسب تناسباً طردياً مع تدني المشاركة الشعبية .ويعد عرض وجهات النظر المدعمة لعمليات المشاركة وأهميتها يجب أن يكون واضحاً أن هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك وترى وجهة النظر هذه أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى إضعاف الشعور بالمسؤولية لدى رجال الإدارة، كما أنها ترفع تكلفة العملية الإدارية. وأنها تعطل عملية التنمية الريفية وغير ذلك من الأمور المردود عليها وأعتقد أن ما سبق ذكره في أهمية وفوائد المشاركة كاف للرد على مثل هذه المزاعم الدراسات السابقة

1- قام عيد (1992) بدراسة عن دور بنك التنمية والائتمان الزراعى حيث أوضح أنه يتفق مع ما قالته " أسماء " أن اقص إجمالى قيمة الدعم المقدم لمستلزمات الانتاج الزراعى من حوالى 8و346مليون جنيه عام 1987/86 إلى حوالى 3و155 مليون جنيه فى عام 1993/92أى أنها تناقصت بحوالى 3و55 % عما كانت عليه عام 1987/86.وذلك كنتيجة لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى .وأضاف أنه ينبغى من شأن انتهاج هذه السياسة حدوث ارتفاع كبير فى أسعار الفائدة

على القروض التى كان يقدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى حيث كان البنك يقوم ولفترة طويلة بتقديم القروض الزراعية بسعر فائدة مدعم يقل كثيرا عن السعر السائد فى السوق وكانت الدولة فى سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم بتغطية الفرق بين كل من سعرى الفائدة المدعم والسائد فى السوق ، فعلى سبيل المثال كان البنك يقوم قبل عام 1988 بصرف قروض لمشروعات الأمن الغذائى بسعر فائدة مدعم يتراوح ما بين 6%- 10% سنويا ، وقروض للميكنة الزراعية ب 8% سنويا ، وقروض لاستصلاح الأراضى ب4% سنويا ، فى حين كان سعر الفائدة السائد فى السوق يتراوح ما بين 10- 12 % ، وبداية من عام 1988زاد معدل الفائدة المدعم زيادة مستمرة حتى وصل فى النصف الاول ن عام 1991 إلى حوالى 10% للأمن الغذاصى ، 11% للميكنة الزراعية ، 10% لاستصلاح الأراضىوكان سعر الفائدة السائد فى هذا الوقت يتراوح ما بين 12- 15 %، وبداية من النصف الثانى لعام 1991 حدث ارتفاع مرة أخرى فى أسعار الفائدة التى كان يقدمها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى 5و15 % لمشروعات الأمن الغذائى وحوالى 5و16% لمشروعات الميكنة الزراعية وحوالى 5و12% قروض استصلاح الأراضى ، فى حين كان سعر الفائدة السائد فى السوق أنذاك يتراوح ما بين 15- 17 % ، وقد كان نتيجة لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى بداية من النصف الثانى لعام 1992 أن تم إلغاء الدعم الذى كانت تقدمه الدولة لأسعار الفائدة وأصبحت أسعار الفائدة المستحقة على القروض الزراعية تقارب إلى حد كبير أسعار الفائدة التى تحصل عليها البنوك التجارية الأخرى على قروضها حيث بلغت أسعار الفائدة لجميع أنواع القروض الاستثمارية حوالى 21% بالاضافة إلى 1% مصاريف إدارية) وتم إقراض عين باحتياجاتهم من القروض العينية والنقدية وفقا لأسعار الفائدة السائدة فى البنوك التجارية الأخرى بدون أى دعم .

وهذا أثر بلا شك على مدى إقبال المزارعين وخاصة صغارهم على الاقتراض من البنوك الزراعية ، علاوة على أن العائد المتحصل من الأنشطة الزراعية المختلفة مهما كانت لن يستطيع تحمل أعباء عملية الاقتراض ، الأمر الذى يضطر هؤلاء المزارعون إذا ما لجأوا إلى هذه البنوك الزراعية إلى استخدام القروض التى يمكن أن يحصلوا عليها فى أغراض أخرى غير زراعية وذلك حتى يمكنهم تعويض أعباء مثل هذه الفائدة المرتفعة ، وهو ما سوف ينعكس بالضرورة بالسلب على الانتاج الزراعى سواء من حيث كمية الانتاج أو نوعيته .

2- وفى دراسة فضل الله (1993) عن تحليل الدور الحالى والمستقبلي لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى تمويل برامج التنمية الزراعية فى مصر أوضح أن الدورالحالى والمستقبلى لبنك التنمية والإئتمان الزراعي فى تمويل برامج التنمية الزراعية المصرية والتى استهدفت استعراض وتحليل الوضع الراهن للدور الذي يقوم به حاليا البنك الرئيسي للتنمية والائتمن الزراعي فى تمويل مشروعات لتنمية الزراعية المصرية والدور المستقبلى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وقد اعتمدت الدراسة على البانات المنشورة وغير المنشورة التى يصدرها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ووزارة الزراعة خلال الفترة 1976- 90 /1990 وتم استخدام أساليب التحليل الوضعى والكمى للبيانات المتاحة ، وقد أسفرت عملية التحليل للبيانات المتوافرة لهذه الدراسة

عن بعض النتائج نخص بالذكر منها ما يلى :

1- أن القروض قصيرة الأجل احتلت المرتبة الأولى فى إجمالى القروض التىقدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي على الرغم من انخفاض أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالى القروض الزراعية من حوالى 98% عام 1976 إلى حوالى 61% عام 89/ 1990 فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه القروض متوسطة الأجل من حوالى 1. 87 % إلى حوالى 39 % أما القروض طويلة الأجل فلم تتعدى 1% من إجمالى القروض المقدمة من البنك لقطاع الزراعة .

2- ان القروض التى منحها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى لمشاريع الثروة الحيوانية والداجنية مثلت النسبة الأكبر من إجمالى القروض الممنوحة بالمقارنة بغيرها من المشاريع الاستثمارية فى حين ان هناك مشاريع حيوية كاستصلاح الاراضى والميكنة الزراعية لم تحظى باهتمام كبير على الرغم من دورها فى مجالات التنمية الاقتصادية .

3- على الرغم من حدوث زيادة معنوية وملموسة فى القروض الفدانية الممنوحة لأهم الحاصلات الزراعية المصرية الا ان معدلات الزيادة فى التكاليف الانتاجية المتغيرة لهذه المحاصيل كانت أكبر مما انعكس فى

انخفاض نسبة تغطية هذه القروض الفدانية للتكاليف المتغيرة لمثل تلك المحاصيل وبالتالى على قدرة المزارع على تمويل زراعة محاصله .

4- أظهرت الدراسة فى تناولها للتغيرات الحدثة فى الائتمان الممنوح أخرى أن هناك علاقة ارتباطية قوية ثبتت معنويتها احصائيا خلال فترة الدراسة .

5- اوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر فى السياسة الائتمانية المزرعية الحالية حتى تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية المترتبة على سياسة التحرر الاقتصادى .

3- وفى دراسة خضر (1997) عن السياسات الإئتمانية الزراعية فى مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى (الوضع الحالى والتصور المستقبلى) . الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم أوضح أن ينبغى إلقاء الضوء على واقع السياسات الإئتمانية الزراعية فى مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى ، حيث يمكن التعرف على النمو الذى حدث فى استخدام القطاع الزراعى للإئتمان المصرفى من خلال تحليل التطور الذى طرأ على العلاقة بين الإئتمان الموجه للقطاع الزراعى والناتج الزراعى الإجمالى وهى العلاقة التى يمكن دراستها فى ضوء ما يسمى بالميل المتوسط والميل الحدى لإستخدام القطاع الزراعى للإئتمان المصرفى ، وينصرف المقصود بالميل المتوسط إلى العلاقة أو النسبة بين حجم الإئتمان الزراعى خلال سنة معينة وبين الناتج الزراعى الإجمالى بالأسعار الثابتة فى تلك السنة ، أما الميل الحدى فيقصد به النسبة بين التغير فى حجم الائتمان الزراعى فى سنة معينة والتغير فى حجم الناتج الزراعى الإجمالى بالأسعار الثابتة فى نفس السنة . وبتقدير الميل المتوسط والحدى لإستخدام القطاع الزراعى

الإئتمان المصرفى تبين أن الميل المتوسط خلال الفترة 1986/85 – 1995/94 إتسم بالضآلة حتى أنه لم يتعد خلال تلك الفترة نحو 0.3 مما يعنى أن تغير الناتج الزراعى لا يستتبعه فى المتوسط تغير يذكر فى حجم ما يوجه لقطاع الزراعة من ائتمان . وهذا فى حد ذاته دليل على الحاجة إلى سياسة إئتمانية زراعية محددة الأطر والمعالم تعكس الأولويات من المنظور القومى ، وبدراسة مسار الميل الحدى لإستحدام القطاع الزراعى للإئتمان يتبين عدم توائم السياسة الإئتمانية الزراعية مع التطور فى الناتج الزراعى . ففى بعض السنوات كان الميل الحدى سالبا وحدث ذلك فى عام 91 /1992 حيث بلغ 0.116 ودلالة ذلك أنه بينما إنخفض الإئتمان الزراعى فى هذا العام مقارنا بالعام السابق له زاد حجم الناتج الزراعى الإجمالى بكمية أكبر من كمية النقص الذى حدث فى حجم الإئتمان الزراعى ، أما فى السنوات الأخرى كان الميل الحدى موجبا . وبدراسة العلاقة الدالية بين الناتج الزراعى الإجمالى والإئتمان الزراعى الموجه لقطاع الزراعة خلال الفترة المشار إليها تبين أن هناك علاقة طردية بين كل من الناتج الزراعى الإجمالى والائتمان الزراعى بمعدل خطى قدر بنحو 5,24 مليون جنيه بمعنى أن الزيادة فى الائتمان الزراعى بمقدار 1% يؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى الإجمالى بمقدار 5,24 % كما يبين معامل الإرتباط الذى بلغ 0,98 قوة العلاقة بين المتغيرين .

4- وفى دراسة أبى (2000) عن الدور الاقتصادى للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصرى أوضح أن دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصري يتركز فى أن البنيان الاقتصادى الزراعى يعانى من مشكلة ضآلة السعة المزرعية ، التى تتسم بالموسمية ، وبالتالى ضعف المقدرة الإدخارية ، وقصور التمويل الذاتى لدى معظم الزراع وخاصة أصحاب الحيازات القزمية فى تمويل العمليات الإنتاجية المزرعية .

ومواجهة احتياجاتهم المزرعية المستمرة طوال العام ليتسنى لهم الإرتقاء بمستوى الإنتاج المزرعى ورفع مستوى معيشتهم ، حيث إستهدفت الدراسة معرفة الدور الذى يقوم به البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية المصرية بصفة عامة وتمويل إنتاج أهم الحاصلات الزراعية الحقلية الرئيسية فى مصر بصفة خاصة خلال الفترة 76 / 1977- 97/ 1998 وإعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها على كل من أسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى والتحليل الإحصائى بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل الإنحدار البسيط .

وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك تزايد فى إجمالى قيمة القروض الزراعية سواء بالقيم المعيارية أو الحقيقية بمعدلات نمو بلغت حوالى 13,8 % أو 4,15 % نتيجة لزيادة كل من القروض الزراعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بمعدلات نمو سنوى جارية أو حقيقية بلغت حوالى 11,72 % أو 3,05 % ، 27,3 % أو 12,1 % ، 13,32 % أو 10,14 % على الترتيب خلال فترة الدراسة . وتبين أيضا أن القروض الزراعية تساهم فى سد متطلبات الإنتاج الزراعى (العوامل التقنية والاقتصادية) إذ لوحظ خلال

فترة الدراسة أن زيادة إجمالى القيمة الجارية أوالحقيقية لمتطلبات الإنتاج الزراعى بمقدار 10 % تؤدى إلى زيادة الطلب على القروض الزراعية بالقيم الجارية أو الحقيقية بمقدار 11,15 % أو 7,8 % على الترتيب

وهذا يؤكد على أن القروض الزراعية تساهم فى تنمية الناتج الزراعى ، وإن زيادة إجمالى القيمة الجارية أو الحقيقية للقروض الزراعية بمقدار 10 % يؤدى إلى زيادة إجمالى القيمة الجارية أو الحقيقية للناتج الزراعى بمقدار 8,04 % أو 3,18 % على الترتيب خلال فترة الدراسة ، وأوصت الدراسة بضرورة توفير القروض الزراعية مع تسهيل وسائل سدادها للمصارف الزراعية نظرا لما لها من جور فعال فى تنمية الناتج لزراعى ، والتى بالغت فى تقديم القروض القصيرة الأجل دون الأنواع الأخرى (المتوسطة والطويلة الأجل) اللازمة لدفع عجلة التنمية الزراعية ، مع متابعة الإشراف عليها وتوجيهها نحوَ الأهداف المرجوه .

الفروض البحثية

1- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين فى البنك فيما يتصل بمدى التكامل من حيث بعد التنسيق بين البنك والمنظمات أو الهيئات الأخرى فى القرية

2- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل ببعد الخصائص الشخصية المتعلقة بمدير البنك من حيث (الخبرة ، الحصول على دورات تدريبية ، درجة الاستفادة من الدورات التدريبية)

3- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل بالبعد البنائى الوظيفى للمنظمة من حيث (الامكانيات البشرية ، الامكانيات التجهيزية ، الامكانيات المكانية)

4- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل ببعد الرضا الوظيفى من حيث (مركزية التخطيط والتنفيذ ، قواعد العمل داخل البنك)

5- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل ببعد التكامل من حيث (العلاقة بين بنك القرية وبين المصالح المختلفة بالقرية ، حصول البنك على تبرعات من المصالح الاخرى ، تقديم البنك مساعدات مالية للمصالح الخرى ، تبادل المعلومات بين البنك والمصالح الأخرى)

6- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل ببعد التكامل من حيث (العلاقة بين بنك القرية وبين بنك القرية فى القرى المجاورة ، العلاقة بين بنك القرية والجهات المشرفة عليه ، طرق الاتصال بين بنك القرية و فرع المركز وبنك المحافظة والسادة العملاء)

7- توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين العاملين (المدراء) فى البنك فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف من حيث (دور بنك القرية فى التخطيط لأعماله ، كفاية المستلزمات العينية والنقدية لحاجة العملاء

الاجراءات البحثية للدراسة

استفادت الدراسة من فصولها في الإعداد للدراسة الميدانية بداية بالتصميم المنهجي ثم تحديد مجتمع البحث ، ثم تحديد أدوات جمع البيانات الميدانية ثم تحديد المتغيرات البحثية وصياغة مفهوماتها وكيفية قياسها ، ثم تحليل البيانات الميدانية واستخلاص النتائج منها ، وقد تم تغطية كافة هذه الجوانب من خلال القيام باستعراض مفصل للإجراءات المنهجية التي استخدمت لإجراء الدراسة الميدانية من حيث :-

- المجال الجغرافى

يقصد بالمجال الجغرافي المنطقة أو المجتمع الذى سيجرى به البحث الميدانى ، وقد تم اختيار قرى محافظة الدقهلية التى يوجد بها بنوك قرى كمجال جغرافى لدراسة العينة الخاصة بالمدراء .

- المجال البشري

الأفراد الذين سيطبق عليهم أداة البحث الميدانى ممثلين لبنوك القرى المدروسة ، وقد تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة فى عينة من مدراء ورؤساء بنوك القرى فى محافظة الدقهلية وعددهم 60 مدير ورئيس بنك تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية .

- المجال الزمنى

تم جمع البيانات لهذه الدراسة خلال الفترة الزمنية من 20 من يناير حتى يونيو 2015

-متغيرات الدراسة

القياس الكمي للمتغيرات البحثية :-

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضا لكيفية القياس الكمى للمتغيرات البحثية التى وردت فى الدراسة الراهنة ، من خلال الجزء الخاص بالمديرين ورؤساء الأقسام داخل البنوك .

أولا : قياس المتغيرات المستقلة : ويشمل
1-مجموعة المتغيرات المستقلة الشخصية
2- مجموعة المتغيرات المستقلة المنظمية

ثانيا : مجموعة المتغيرات التابعة : وتشمل
1-بعد الرضا الوظيفى
2-بعد التكامل
3-بعد تحقيق الأهداف
4-بعد التكيف

نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلى عرض لبعض النتائج التى توصلت إليها الدراسة من خلال البحث الميدانى الذى تم تطبيقه على بنوك القرى فى محافظة الدقهلية موضع الدراسة .
وذلك من خلال حساب التكرار والنسبة المئوية وأيضا حساب مربع كاى لهذه النتائج

جدول (1) التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لحصول المدراء على دورات

هل حصلت على دورات	التكرار	%
نعم	54	90
لا	6	10
الجملة	60	100

أوضحت النتائج ما يلى :
تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لحصول المدراء على دورات حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (نعم) 90 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (لا) 10 % .

جدول (2) التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لدرجة حصول المدراء على الاستفادة من الدورات

درجة الاستفاده	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
عالية	40	67	32.500[a]	**
متوسطة	15	25		
لا	5	8		
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى
تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لدرجة حصول المدراء على الاستفادة من الدورات بالنسبة لمدراء البنك حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (عالية) 67 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (متوسطة) 25 % ، وأعداد الذين أجابوا (لا) 8 % .
وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين .والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 32.500وهى قيمة معنوية عند مستوى.0.01
وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق بدرجة استفادة مدراء البنوك من الدورات فى الفرض النظرى الثانى .

جدول (3) التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لكفاية التجهيزات المكتبية

كفاية التجهيزات	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
كافية	23	38	7.900[a]	*
كافية لحد ما	27	45		
غير كافية	10	17		
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى

تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لكفاية التجهيزات بالبنك من وجهة نظر مدراء البنوك حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (كافية) 38 % بينما بلغت النسبة المئوية لمدى مناسبة لأعداد الذين أجابوا (كافي لحد ما) 45 % ، وأعداد الذين أجابوا (غير كافية) 17 % .

وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين . والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 7.900 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01

وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق بالبعد البنائي الوظيفي (الإمكانيات التجهيزية) من حيث أخذ رأى المدير فى هذه العبارة (ما هي درجة كفاية التجهيزات المكتبية) فى الفرض النظرى الرابع .

جدول (4) التوزيع والنسبة المئوية وفقا لمدى وضوح قواعد العمل بالمصلحة

وضوح قواعد العمل بالمصلحة	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
واضحة دائما	52	87	32.267[a]	**
واضحة احيانا	8	13	0	
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى :

تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لمدى وضوح قواعد العمل بالمصلحة حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (واضحة دائما) 87 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (واضحة أحيانا) 13 % .

وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 32.267 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01

وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق ببعد الرضا الوظيفي (مركزية التخطيط والتنفيذ) من حيث أخذ رأى المدير فى هذه العبارة (وضوح قواعد العمل بالمصلحة) فى الفرض النظرى الخامس .

جدول (5) التوزيع والنسبة المئوية لبعد العلاقة بين البنك والمصالح الأخرى وفقا لدرجة المشاركة فى الأنشطة بين بنك القرية و الجمعية التعاونية والوحدة البيطرية)

الجمعية التعاونية	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
دائما	42	70	38.800[a]	**
احيانا	14	23	0	
نادرا	4	7		
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى :

تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لدرجة المشاركة فى الأنشطة بين بنك القرية و الجمعية التعاونية والوحدة البيطرية) حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (دائما) 70 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (أحيانا) 23 % . وبلغت نسبة الذين أجابوا (نادرا) 7 % . وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 38.8 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01

وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق ببعد العلاقة بين البنك والمصالح الأخرى من حيث أخذ رأى المدير فى هذه العبارة (توجد مشاركة بين بنك القرية والجمعية التعاونية) فى الفرض النظرى السادس .

جدول (6) التوزيع والنسبة المئوية وفقا لمدى وجود تبادل معلومات بين بنك القرية والمصالح المختلفة بالقرية

تبادل المعلومات بين البنك والمصالح الاخرى	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
دائما يوجد	43	72	41.700[a]	**
احيانا يوجد	13	22	0	
نادرا ما يوجد	4	7		
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى :

تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لمدى وجود تبادل معلومات بين بنك القرية والمصالح المختلفة بالقرية حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (دائما يوجد) 72 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (أحيانا يوجد) 22 % . وبلغت نسبة الذين أجابوا (نادرا ما يوجد) 7 % .

وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 41.7 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01

وبناء على تلك النتائج وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق بمدى وجود تبادل معلومات بين بنك القرية والمصالح المختلفة بالقرية فى الفرض النظرى السادس .

جدول (7) التوزيع والنسبة المئوية وفقا المسئول عن البت فى الشكاوى من العملاء للبنك (رئيس الشئون التجارية)

رئيس الشئون التجارية	التكرار	%	مربع كاى	المعنوية
دائما	46	77	52.300[a]	**
احيانا	11	18	0	
نادرا	3	5		
الجملة	60	100		

وقد أوضحت النتائج ما يلى :

تم توزيع النسبة المئوية لأفراد العينة وفقا لمن المسئول عن البت فى الشكاوى من العملاء للبنك (رئيس الشئون التجارية) حيث بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (دائما) 77 % بينما بلغت النسبة المئوية لأعداد الذين أجابوا (أحيانا) 18 % . وبلغت النسبة المئوية للذين أجابوا (نادرا) 5 % وقد استخدم مربع كاى للتعرف على مدى دلالة الفروق بين المبحوثين والجدول السابق يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة مربع كاى بالنسبة للمبحوثين بلغت 52.3 وهى قيمة معنوية عند مستوى0.01

وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بهذه الجزئية من الفرض النظرى وقبول الجزء المتعلق بمن المسئول عن البت فى الشكاوى من العملاء للبنك من حيث أخذ رأى المدير فى هذه العبارة (رئيس الشئون التجارية هو المسئول عن البت فى الشكاوي المقدمة من العملاء للبنك) فى الفرض النظرى السابع .

التوصيات

1- ضرورة العمل على رفع كفاءة مديري بنوك القرى من خلال التدريب المستمر والبحث العلمي .

2- ضرورة تحديث التجهيزات المكتبية الخاصة ببنوك القرى (كمبيوتر ، آلات حاسبة ، آلات تصوير .....الخ) مع تدريب العاملين فى البنك على استخدامها وكيفية التعامل معها .

3- ضرورة ربط الإدارة العامة لبنك التنمية بفروعه ومكاتبه بنظام حاسوب متطور لتسهيل انسياب المعلومات والبيانات المطلوبة بين الإدارة العامة وفروعها .

4- يجب أن تأخذ شكاوى العملاء دوراتها السليمة ابتداء من المندوبية التابع لها العميل حتى يتم حل شكواه سواء فى المندوبية أو فى بنك القرية أو فرع المركز الإدارى أو بنك التنمية الزراعية فى المحافظة

5- ضرورة وضوح العلاقة بين بنوك القرى والتعاونيات الزراعية ، ووضع ضوابط لتعامل الزراع مع كل منهما .

المراجع

ابى ، محمد السيد حسين (2000) ، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصرى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، القاهرة .

أسماء ، عيد (1992) ، دور بنك التنمية والائتمان فى التنمية الزراعية بجمهورية مصر العربية – رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة أسيوط .

الحيدرى ، عبد الرحيم (1986) ، التنمية الريفية ، التنمية اليفية المتكاملة ، قراءات فى تنظيم وتنمية المجتمع الريفى المحلى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ص ص12-13 .

الحيدرى ، عبد الرحيم (1987) ، مقدمة فى علم الاجتماع ، جامعة الاسكندرية ، ص ص15-16 .

خضر ، حسن على (1997) ، السياسات الإئتمانية الزراعية فى مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى (الوضع الحالى والتصور المستقبلى) . الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان .

دنيا ، شوقى أحمد (1984)، تمويل التنمية فى الاقتصاد الاسلامى ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوارة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، طبعة أولى ، ص15 .

عطاالله ، محمد طاهر موسى محمد (1990) ، "بعض العوامل التنظيمية والمجتمعية الريفية المحلية المؤثرة على دور بنك القرية فى التنمية الريفية فى محافظتى الغربية وكفر الشيخ "، رسالة ماجستير ، ص14 .

فضل الله ، صلاح على صالح (1993) ، دراسة تحليلة للدور الحالى والمستقبلي لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى تمويل برامج التنمية الزراعية فى مصر ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى .

J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 6(8), August, 2015

SOCIAL STUDY ON THE EFFICIENCY OF BANKS VILLAGES IN RURAL DEVELOPMENT AT DAKAHLIAIN GOVERNORATE

El-Emam, M.E. and Rehab M. Abd-Allah
Agricultural Extension and Rural Sociology Department . Faculty of Agriculture-El-Mansoura Universit

ABSTRACT

The study aimed to identify the degree of contribution of the independent variables in the interpretation of the specific veriables to keep the dependent variable to respondents and provide a social analysis of this relationship .

The style of the questionnaire has been used by personal interview (where used aquastionnaire form) as a tool collect data and study in a random sample of managers and heads of banks villages where the strength of the sample of 60 respondents distributors on the banks of the villages of the province of Dakahlia . It has been used in the data analysis and repetition percentage and Chi square .

According to the results of research it was found that there is a high degree of benefit from training courses for managers . And office equipment , which includes (offices , computers , calculators , cameras ....etc .) sufficient to some extent but which need to be updated .

The results also found that a large number of managers pointed to the organization and clarity of the bank's business rules .

There are also joint activities between the village bank and various other organizations in the village, led by cooperative societies . And that there Tbagel information between the village and the bank of different interests in the village and the high percentage of chief commercial officer as responsible for dealing with complaints from customers of the bank .